يد المساعدات الإنسانية الكويتية تواصل العطاء دون حدود وبلا تمييز

6

6 شكاوى و5 رسائل واردة على جدول أعمال جلسة الثلاثاء

الأميرووولي العهد يشكران رئيس وأعضاء المجلس على التهنئة بنجاح خليجي «23»

قاعة عبدالله السالم

أدرجت 5 رسائل واردة على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة التي ستعقد الثلاثاء المقبل 23 يناير 2018 وتتعلق بما يلي: الرسالة الأولى: رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بنجاح دورة كأس الخليج العربي الثالثة والعشرين التي استضافتها دولة الكويت خلال الفترة من 22 ديسمبر 2017 إلى 5 يناير 2018.

الرسالة الثانية: رسالة من سمو ولي العهد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بنجاح دورة كأس الخليج العربي الثالثة والعشرين التي استضافتها دولة الكويت خلال الفترة من 22 ديسمبر 2017 إلى 5 يناير 2018. الرسالة الثالثة: رسالة من رئيس لجنة المرافق العامة يطلب فيها إعادة تكليف اللجنة بالتحقيق في موضوع عجز البنية التحتية لاستيعاب الأمطار نظرا لانتهاء تكليف اللجنة بانتهاء دور الانعقاد الماضي من دون تقديم التقرير والتوصيات للمجلس بسبب تأخر الحكومة في الرد على الاستفسارات وعدم تعاونها.

الرسالة الرابعة: رسالة من عضو مجلس الأمة عمر عبدالمحسن الطبطبائي يطلب فيها موافقة المجلس على تكليف الحكومة بتشكيل لجنة من وزارة الداخلية ووزارة الخارجية وإدارة شركة (الدرة) وكل من له صلة بنشاط هذه الشركة والمشكلات التي تواجهها وذلك لاقتراح الحلول المناسبة وتحديد ومحاسبة المسؤولية عن تلك المشكلات على أن تقدم اللجنة تقريرا للمجلس خلال شهرين.

الرسالة الخامسة: رسالة من عضو مجلس الأمة محمد حسين الدلال يطلب فيها من لجنة البيئة نظر موضوع حماية الحدائق العامة وتنميتها وتطويرها مع التصدي قانونيا وحكوميا وبرلمانيا لما حدث من تجاوز في موضوع حديقة (جمال عبدالناصر) بمنطقة الروضة وضمان عدم قيام تجاوزات أخرى على أن تقوم اللجنة بإعداد تقرير بذلك لعرضه على المجلس.

العرائض والشكاوى

وتضمن كشف العرائض والشكاوى الواردة إلى مجلس الأمة والمدرجة على جدول أعمال جلسة الثلاثاء الموافق 23 يناير الجاري 6 شكاوى جاء نصها كالتالي:

1 – شكوى رقم (180) مقدمة من رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين في بيت الزكاة يتضرر من رفض ديوان الخدمة المدنية اعتماد المكافأة المالية للموظفين حتى تاريخ تقديم الشكوى.

2 – شكوى رقم (181) مقدمة من مواطن يتضرر من عدم قبوله في برنامج الدكتوراه في الحديث الشريف بكلية الشريعة حسب إعلان جامعة الكويت كلية الدراسات العليا للعام الدراسي (2016/2017) على الرغم من استيفائه جميع الشروط.

3 – شكوى رقم (182) مقدمة من مواطن يتضرر من إغلاق وزارة الأشغال ومجموعة الخرافي ووزارة الداخلية الطريق المقابل لجمعية شرق التعاونية وذلك لأعمال الحفر والتصليحات التي تتم في الطريق مع عدم توفير جسر مشاة لتسهيل وصول سكان المنطقة للمرافق.

4 – شكوى رقم (183) مقدمة من مواطن يتضرر من قيام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بتخطيه في الترقيات رغم استيفائه جميع الشروط.

5 – شكوى رقم (184) مقدمة من مواطن يتضرر من رفض الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة طلبه بالدخول على لجنة طبية حيث إنه معاق وتنطبق عليه أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010.

6 – شكوى رقم (185) مقدمة من مواطن يتضرر من قرار الخصم الكيدي الصادر ضده من مدير منطقة العاصمة الصحية من دون وجه حق.

في رده على سؤال النائب فراج العريبد

الخالد: لم ترفض أي دولة مصدرة للعمالة المنزلية التعاون مع شركة «الدرة»

مفاوضات مع الهند للسماح للعاملات المنزليات العمل بالكويت وسيتم التعاقد مع جمهورية لاوس لاستقدام عمالة منزلية

ربيع سكر

اكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد أنه لم ترد لوزارة الخارجية أي موافقات بشأن تصدير العمالة المنزلية لشركة «الدرة « ولم ترفض أي دولة التعاون مع الشركة إلا أن هناك بعض الشروط المفروضة لدى بعض الدول ما زالت في طور البحث والتفاوض.

و قال الخالد في رده على سؤال النائب فراج العربيد: تجري حاليا مفاوضات مع السلطات الهندية بشأن السماح للعاملات المنزليات للعمل في الكويت، كما ان شركة « الدرة» أبدت رغبتها في التعاقد مع جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية لاستقدام عمالة منزلية منها وقد اجتمع ممثل السفارة الكويتية هناك مع المسؤولين للتنسيق معهم.

واكد الخالد ان وزارة الخارجية انجزت دراسة تفصيلية عن تكاليف استقدام العمالة المنزلية للكويت بالتعاون مع البعثات الدبلوماسية الكويتية في الدول المصدرة للعمالة المنزلية، وتم تسليم الدراسة للجنة المختصة بهذا الشأن.

ونص رد الوزير الخالد كالتالي : لم ترد لوزارة الخارجية أي موافقات بشأن تصدير العمالة المنزلية لشركة «الدرة « ولم ترفض أي دولة التعاون مع الشركة، إلا أن هناك بعض الشروط المفروضة لدى بعض الدول المصدره للعمالة المنزلية ما زالت في طور البحث والتفاوض بين الشركة و ممثلي الدول المصدره للعمالة المنزلية.

واضاف الخالد : ونود أن نشير الى ان وزارة الخارجية تمارس دورها بمقتضى مرسوم إنشائها رقم 32 لسنة 1962 الخاص بتنظيم اعملها و الذي نص في مادته الأولى على ان « تتولي وزارة الخارجية تنسيق السياسات الخارجية للدولة وتنفيذها ودراسة الشؤون المتعلقة بها والسهر على علاقات الكويت مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية ورعاية مصالح الكويتيين وحمايتهم في الخارج»، والتزاما بما جاء في المادة الثانية والتي تنص على « رعاية المصالح الكويتية في الخارج و اتخاذ الإجراءات لحمايتها في حدود القوانين واللوائح والمعاهدات والعرف الدولي «.

الشيخ صباح الخالد

فراج العربيد

وبناء على ذلك فإن الوزارة تقوم بمساندة شركة «الدرة « وذلك عبر التعريف بأعمالها خلال اللقاءات التي يعقدها مسؤولو الوزارة مع ممثلي البعثات الدبلوماسية الأجنبية المعتمدة في الكويت، علاوة على اللقاءات التي يعقدها مسؤولو البعثات الدبلوماسية الكويتية في الخارج مع الجهات المختصة في الدول المصدرة للعمالة المنزلية.

وتابع الخالد : تجري حاليا مفاوضات مع السلطات الهندية بشأن السماح للعاملات المنزليات للعمل في دولة الكويت ولا زالت المفاوضات قائمة مع الجانب الهندي في هذا الشأن.

وقال الخالد : أبدت شركة « الدرة» رغبتها في التعاقد مع جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية لاستقدام عمالة منزلية منها وبناء عليه قامت وزارة الخارجية بتوجيه سفارة دولة الكويت لدى جمهورية لاوس للتنسيق مع السلطات الرسمية هناك بهذا الخصوص، وقد اجتمع على إثر ذلك ممثل السفارة مع المسؤولين والتنسيق معهم حيال هذا الشأن.

واضاف الخالد : قامت وزارة الخارجية بالايعاز لبعثاتها الدبلوماسية في الدول المصدرة للعمالة المنزلية لإعداد دراسة تفصيلية عن تكاليف استقدام العمالة المنزلية للكويت، حيث تم إنجاز الدراسة التفصيلية وتم تسليمها للجنة المختصة بهذا الشأن. وتابع الخالد : تقوم وزارة الخارجية بالتنسيق مع الجهات المختصة بدولة الكويت حيال اعتماد مكاتب كويتية خاصة للقيام بمهام الكشف الطبي في بعض الدول المصدرة للعمالة المنزلية، وتود وزارة الخارجية الإفادة بأنها قد اعتمدت مجموعة من الضوابط للشركات الراغبة بالعمل مع السفارات والقنصليات الكويتية في الخارج، ويمكن لأي شركة مستوفية لتلك الشروط التقدم للوزارة لإعتمادها والعمل في هذا المجال، وقامت الوزارة بتعميم ذلك على كافة البعثات الدبلوماسية الكويتية في الدول المعنية.

«الخارجية» البرلمانية تجتمع غدا للنظر في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال

الهرشاني: موقف الفلبين مستغرب ومؤسف... والمقيمون ينعمون بالحياة الكريمة في الكويت

استغرب رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب حمد الهرشاني اعلان دولة الفلبين تعليقها ارسالة عمالتها الى الكويت. وقال الهرشاني في تصريح صحافي «ان سجل الكويت ناصع في حقوق الانسان، ويحصل المقيم فيها على كافة حقوقه وفق ما ينص عليه عقد العمل الذي ينظم العلاقة بين الطرفين، وتعد الكويت جهة مقصودة ومرغوبة للعمل من كافة الجنسيات».

وأضاف الهرشاني «من المؤسف ان ياتي هذا الموقف من دولة صديقة بسبب حالة فردية او حالتين، فالكويت دولة حريات ومؤسسات، والقوانين الموجودة تضمن العيش الكريم للجميع وتحترم مبادئ حقوق الانسان، واي تجاوز فردي يحدث يتم التعامل معه وفق القنوات القضائية».

وابدى الهرشاني اسفه لاتخاذ مثل هذا الموقف ضد الكويت، التي يقيم فيها اكثر من 170 الف من الجالية الفلبينية ينعمون بحياة كريمة، بسبب حالات فردية لاتجاوز اصابع اليد الواحدة ولا نعرف بالاساس تفاصيلها.

وفي ختام تصريحه، اكد الهرشاني تاييده ودعمه لما جاء في بيان وزارة الخارجية الكويتية.

وكشف الهرشاني أن اللجنة ستعقد اجتماعا غدا الاثنين تنظر خلاله الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها. وقال الهرشاني في تصريح صحافي: «ان هناك ثمانية مشاريع مدرجة علي جدول الاعمال ضمنها «اتفاقية للتعاون التقني بين حكومة الكويت وحكومة جمهورية البرازيل ومشروع قانون بالموافقة علي النظام الاساسي للهيئة القضائية الاقتصادية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية». وأضاف الهرشاني ومن بين المشاريع بقوانين المدرجة علي جدول الأعمال اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية والاحوال الشخصية والجزائية ونقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبه للحرية بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية.

حمد الهرشاني

واشار الهرشاني إلى وجود خمسة اقتراحات برغبة مدرجة علي جدول الاعمال بينها تكويت الطاقم الوظيفي بالسفارات والقنصليات والملحقات والمكاتب الصحية والاعلامية والثقافية وغيرها لدولة الكويت في الخارج بنسبة لا تقل عن 80% من اجمالي الطاقم الوظيفي.

وأكد الهرشاني أن اللجنة ستوجه الدعوة الى نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد والجهات الحكومية ذات الصلة لحضور اجتماع يعقد الاسبوع المقبل، لمناقشة عدد من الموضوعات المدرجة على جدول الاعمال. وبين الهرشاني أن اللجنة حريصة على انجاز كافة المواضيع المدرجة على جدول اعمالها واحالتها الى مجلس الأمة تمهيدا لاقرارها.

«المالية» تبحث الحوكمة.. و«التعليمية» تناقش سياسة التعليم العام

«حقوق الإنسان» تناقش وضع الحريات العامة بالكويت اليوم

ربيع سكر

تعقد اليوم 3 لجان اجتماعاتها وتناقش لجنة الشؤون المالية والاقتصادية الاقتراح بقانون بشأن اعتماد قواعد الحوكمة في المؤسسات الحكومية. بحضور: وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية. ورئيس ديوان المحاسبة.

وتجتمع لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد لمناقشة سياسة الوزارة وخطتها بشأن التعليم العام.

وتناقش لجنة حقوق الإنسان وضع الحقوق والحريات العامة في دولة الكويت. ومناقشة نتائج الزيارة التي قامت بها اللجنة للسجن المركزي بتاريخ 28–12–2017م. بحضور: نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية.

اللجنة طالبت بإعادة النظر في كيفية إدارة الاحتياطي العام للدولة

«الميزانيات»: مناقشة قانون اقتراض الـ 25 مليار دينار بعد عرض «الحالة المالية للدولة»

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي تقريرها عن الحالة المالية للدولة للسنة المالية 2016/2017 الذي يعده ديوان المحاسبة بشكل دوري بناء على تكليف مجلس الأمة له منذ سنة 1996 وذلك بحضور مسؤولين من الديوان.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في تصريح صحافي إن البيانات الواردة في التقرير تعتبر سرية، مضيفا «سيتم استعراض أهم ملاحظه العامة في ظل تقدم الحكومة بمشروع قانون لرفع سقف الاقتراض إلى 25 مليار دينار خلال مدة 20 سنة مع فترة سماح لسداد تلك القروض تصل إلى 30 عاما لمعرفة مدى الحاجة الحقيقية لمثل هذا المشروع».

وفيما يخص الاحتياطي العام للدولة قال عبد الصمد إن أداء الاحتياطي العام للدولة تحول إلى الربحية في هذه السنة المالية بعدما شهد خسارة في السنة التي سبقتها.

وأضاف أن جملة الاحتياطيات المالية تراجعت عن السنة المالية السابقة نتيجة تمويل عجز الميزانية والمستمر للسنة الرابعة على التوالي.

وأشار عبدالصمد إلى أن سبب التراجع يتمثل في انخفاض أسعار النفط إضافة إلى السحوبات المالية الكبيرة التي قامت بها الحكومة أخيرا.

اجتماع سابق للجنة الميزانيات

وبين أن من بين تلك السحوبات تمويل محفظة البنك الصناعي وقانون التسلح وغيرهما والتي أخذت مبالغها من الاحتياطي العام للدولة، لافتا إلى أن هذا الاحتياطي المالي يشهد تناقصا منذ 5 سنوات.

وأضاف أن السيولة المتوافرة لدى الاحتياطي العام التي يتم استثمارها في الحسابات الجارية والودائع والتي تستخدم أموالها كنقدية جاهزة لتغذية الميزانية العامة للدولة ما تزال عند مستويات جيدة.

وأكد أنه من المفترض أن تقل الحاجة لاستخدام هذه الأموال في ظل الارتفاع النسبي الجيد لأسعار النفط أخيرا التي تجاوزت الـ 60 دولارا أمريكيا خصوصا أن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2017/2018 مبينة على أساس 45 دولارا للبرميل.

وقال عبدالصمد إن اللجنة طالبت بإعادة النظر في كيفية إدارة الاحتياطي العام للدولة لاسيما أن الديوان أشار في عرضه إلى أن الملاءة المالية لهذا الاحتياطي ليست كافية خصوصا فيما يتعلق بنمو أرباح كل من العقارات والاستثمارات التي يتكون منها الاحتياطي العام.

وأكد عدم مواكبة نمو تلك الأرباح عمليات السحب الكبيرة التي يتعرض لها الاحتياطي العام للدولة، ما يجعل الحسابات الجارية والودائع معرضة للهبوط بشكل كبير نتيجة لتمويل الميزانية. وأوضح عبد الصمد أن التقرير بين ارتفاع قيمة الالتزامات الحكومية بنسبة كبيرة خلال سنة مالية واحدة نتيجة التوسع في إصدار أذونات وسندات الخزينة المحلية منها والدولية.

وقال إن قيمة هذه الالتزامات أصبحت قريبة جدا من إجمالي قيمة الأصول الحكومية في الاحتياطي العام للدولة والتي لو تجاوزتها ستكون هذه بداية العجز للاحتياطي العام للدولة وفق رأي ديوان المحاسبة.

وفيما يخص احتياطي الأجيال القادمة أشار عبدالصمد إلى نمو احتياطي الأجيال القادمة بنسبة معقولة عن السنة المالية السابقة وتوزيع أصوله جغرافيا في الأسواق العالمية وفقا للنسب المستهدفة من مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار. وأضاف أنه على الرغم من ذلك فإن السياسة الاستثمارية لاحتياطي الأجيال القادمة لم تحدد فيها نسب المخاطر المقبولة في الملكيات المؤثرة وعدم وجود سياسة واضحة للتخارج من تلك الملكيات. وأكد أن ديوان المحاسبة ما يزال يعتبر قياس فعالية السياسة الاستثمارية المعتمدة على النجاح الاستثماري السابق قياسا قاصرا ولابد من وجود معايير مهنية أخرى.

وأضاف أن اللجنة تبين لها أن النقد والودائع في احتياطي الأجيال القادمة يبلغان نسبة كبيرة جدا من مكونات هذا الاحتياطي وأنهما شهدا ارتفاعا عن السنة المالية السابقة.

واعتبر أن ذلك يعد أمرا يثير الاستغراب لاسيما أن مبالغ احتياطي الأجيال القادمة لا يمكن السحب منها إلا بقانون على عكس الاحتياطي العام للدولة والذي يتطلب أن تتوافر فيه سيولة عالية لأغراض تمويل الميزانية. وأشار عبد الصمد إلى أن ذلك يتطلب تشغيل هذه الأموال في احتياطي الأجيال القادمة وفق القواعد الاستثمارية الرشيدة لزيادة عائداته خصوصا أن عائدات الودائع والحسابات الجارية قليلة جدا مقارنة بالأدوات الاستثمارية الأخرى.